الفصل الثامن
ثورة العـــولمـة

قصة رقم 1: فى شتاء عام 1998 أجريت مقابلة صحفية مع رئيس وزراء تايلاند تشوان ليكپاى. بدأت المقابلة بخليط من المداعبة والجدية، حيث نظرت إليه عبر المنضدة قائلاً: «سيدى رئيس الوزراء، لدى اعتراف أقوله لك. لقد ساعدت على الإطاحة بسلفك ـ ولم أكن أعلم حتى ما هو اسمه. أتعلم. لقد كنت جالساً فى بدروم منزلى أراقب الباهت التايلاندية وهى تغرق (وأرقب سلفك وهو يدير اقتصادكم بصورة خاطئة تماماً). وهكذا فقد اتصلت بسمسارى وطلبت منه أن يخرجنى من الأسواق الناهضة فى جنوب شرقى آسيا. وكان باستطاعتى بيعكم بنفسى، عن طريق الإنترنت، ولكننى قررت بدلاً من ذلك، استشارة السمسار الذى أتعامل معه. لقد أصبح الأمر بمثابة صوت واحد لكل دولار واحد. سيدى رئيس الوزراء، ما هو شعورك بأن يكون توم فريدمان أحد أصوات دائرتك الانتخابية؟»

ضحك رئيس الوزراء، ولكنه كان يدرك ما أعنيه: إن الانضمام إلى الاقتصاد العالمى والالتحام بالقطيع الإلكترونى يعادل تماماً طرح دولتك للاكتتاب العام. إنه شىء يعادل تحويل بلدك إلى شركة عامة، مع اختلاف واحد أن حملة الأسهم لم يعودوا مواطنى بلدك وحدهم. إنهم أعضاء القطيع الإلكترونى، أينما وجدوا. وكما ذكرت سابقاً، إنهم لن يدلوا بأصواتهم مرة واحدة كل أربع سنوات. إنهم يدلون

بأصواتهم كل ساعة، وكل يوم من خلال صناديقهم المشتركة، وصناديق المعاشات، وسماسرتهم، وأكثر فأكثر ، وذلك عبر الإنترنت وهم قابعون فى بدرومات منازلهم.

قصة رقم 2 : فى خريف عام 1997 كنت فى زيارة لموسكو مع وفد من رجال الأعمال التنفيذيين والأكاديميين الأمريكيين. وكانت المجموعة تضم دونالد رايس الرئيس السابق للتشغيل فى الشركة الأمريكية العملاقة تيليداين لإنتاج التكنولوجيا المتقدمة، ورئيس شركة التكنولوجيا الحيوية الآن. حكى لى دونالد فى أحد أيام الزيارة أنه كان يناقش فرص إنشاء مشروع خاص مع أحد رجال الأعمال الروس ممن يرغبون فى مشاركة شركة أمريكية. وكان رايس مديراً تنفيذياً محنكاً لمشروعات خاصة، وقبل أن يتعمق كثيراً مع رجل الأعمال الروسى فى الحديث سأله سؤالاً بسيطاً: «هل دفعت ما عليك من ضرائب» ؟ أجاب رجل الأعمال الروسى قائلاً، حسناً، ليس بالمعنى الصحيح. قال له رايس، آسف، لأنه إذا لم يكن قد دفع ما عليه من الضرائب فلا سبيل لكى يكونا شريكين، لأن شركة رايس شركة عامة وإذا كان أحد فروعها الدولية لا يدفع ما عليه من الضرائب، فسوف يظهر ذلك فى الحساب الختامى لشركته. حينئذ أصبح الاختيار لرجل الأعمال الروسى: إما أن يظل مواطناً سيئاً ويواصل التهرب من دفع ضرائبه الروسية وأن يدخل المنافسة وحيداً، وإما أن يصبح مواطناً روسياً أفضل وقد يصبح شريكاً لشركة أمريكية ناجحة. كلما زاد اتصال الدول بالقطيع زاد احتمال مواجهتها للاختيار الذى مر به رجل الأعمال الروسى الذى تحدث عنه رايس، وهو إما أن تعدو مع القطيع وأن تعيش ملتزمة بقوانينه وإما أن تعيش بقوانينها على أن تتقبل أنه سيكون لديها فرصة أقل فى الوصول إلى رأس المال وإلى التكنولوجيا، وفى النهاية مستويات معيشة أقل لشعبها.

إن ما تصوره هاتان القصتان بوضوح هو الآثار المتعارضة للعولمة فى عملية الديموقراطية. فالقطيع الإلكترونى سوف يضع، وبشكل عام، مزيداً من الضغوط على

الدول لوضع برمجيات ونظم تشغيل أفضل فى الموضع الصحيح، لكى تشكل الكتل الخرسانية لبناء الديموقراطية. ولكن سرعان ما يصبح القطيع الإلكترونى وأسواق السوبر ماركت، فى الوقت نفسه، من أشد القوى فى العالم إرهاباً وإكراهاً وتدخلاً. فهم يتركون الكثيرين من الناس ولديهم شعور بأنه أيا كان نوع الديموقراطية التى يطبقونها داخل بلادهم، وأيا كانت الاختيارات التى يعتقدون أنهم يمارسونها فى انتخاباتهم الوطنية أو المحلية، وأيا كان من يظنون أنهم انتخبوه لقيادة مجتمعاتهم، فهذه جميعاً مجرد أوهام، لأن هناك فى الواقع أسواق وقطعان أكبر من ذلك وأبعد ومجهولة الهوية هى التى تملى عليهم حياتهم السياسية.

إن المفارقة فى نظام العولمة هى أن القطيع يدخل إلى المدينة فى أحد الأيام ممتطياً صهوة جواد مثل الفارس الوحيد، والبنادق تبرق فى خاصرته، مطالباً بحكم القانون، وفى اليوم التالى يرقص خارجاً من المدينة مثل كينج كونج، محطماً كل من يقف فى طريقه. فى يوم يكون القطيع 1776 وفى اليوم التالى يكون 1984. دعنى أوضح لك كيف يكون الاثنان فى وقت واحد.

إننى أطلق على العملية التى يساعد فيها القطيع فى وضع حجر الأساس للديموقراطية «الثورة من خارج الحدود» أو «ثورة العولمة». وقد اكتشفت «ثورة العولمة» أول مرة فى أثناء زيارة لى لإندونيسيا فى عام 1997، إبان الشهور المترنحة لحكم سوهارتو. كنت أتناول العشاء مع ويمار ويتويلار أحد مقدمى برامج الأحاديث المشهورين فى جاكارتا، حيث كان يصف لى الجيل الجديد من الطبقة الوسطى الإندونيسية. لاحظ أن ما يجمع هؤلاء الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين عشرين وثلاثين عاماً فى صفة مشتركة هو رغبتهم فى أن يصبحوا أثرياء، بدون أن يكون عليهم الوصول إلى ذلك الثراء عن طريق الفساد، وأنهم يريدون الديموقراطية، ولكنهم لا يريدون الخروج إلى الشوارع والقتال من أجلها. لقد أدرك هذا الجيل من الإندونيسيين أنهم فى ظل حكم

سوهارتو لن تحدث قط ثورة ديموقراطية من أعلى، ولكنهم يشعرون بالذعر من الثورة الديموقراطية القادمة من أسفل، لأنه إذا ثار فقراء المدن فإن ذلك معناه الحياة فى خطر عاماً آخر. ولذلك كانت استراتيجيتهم بأسرها تقوم على الثورة من خارج الحدود، أو العولمة. كانت استراتيجيتهم بأسرها هى أن يقدموا كل ما فى وسعهم، أحياناً عن وعى، وأحياناً أخرى بدون وعى، لكى تندمج إندونيسيا فى النظام العالمى. وكانوا يأملون فى أنه بربط إندونيسيا بهذه المؤسسات والأسواق العالمية ـ سواء كانت منظمة التجارة العالمية، أو بيتزا هت، أو منتدى التعاون الاقتصادى بين دول آسيا والمحيط الهادى (آبيك)، أو اتحاد دول جنوب شرقى آسيا (آسيان)، أو شركة ميريل لينش، أو شركة برايسووترهاوسكوبرز أو منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية ـ سوف يتسنى لهم استيراد المعايير والنظم القائمة على القواعد التى يعلمون تماماً أن النظام من أعلى لن يبادر بتطبيقها ولا يمكن أيضاً أن تنبثق من أسفل.

فعلى سبيل المثال، لم تستطع الصحافة الإندونيسية أن توجه اللوم مباشرة إلى نظام حكم سوهارتو على محاباته لأقاربه المتفشية فى البلاد، ولذلك فقد كانت بدلاً من ذلك تبالغ فى تقديرها لطريقة الولايات المتحدة واليابان فى وضع إندونيسيا أمام محكمة منظمة التجارة العالمية للاحتجاج على فرض الحماية على المصنع الوطنى للسيارات فى إندونيسيا ـ الذى كان يسيطر عليه حينئذ نجل الرئيس ـ بالتعريفات الجمركية انتهاكاً لمعايير منظمة التجارة العالمية. كانت استراتيجية ثوار العولمة فى إندونيسيا باختصار هى عزل نظام سوهارتو عن طريق عولمة المجتمع الإندونيسى. ولقد وصف المحلل العسكرى الإندونيسى جوونو سودارسونو ثورة العولمة بأنها تعنى «إن السوق العالمية سوف تملى علينا ممارسات وضوابط فى الأعمال الخاصة لا نستطيع وضعها داخلياً». وعبّر عن ذلك أحد دعاة الإصلاح الإندونيسيين فى بساطة أكثر.

فقد قال لى إنه هو وابنه كانا ينتقمان من سوهارتو مرة كل أسبوع «بتناول غدائهما فى ماكدونالدز».

إن مؤسسة السياسات الخارجية التقليدية، ولا سيما اليسار المتطرف واليمين المتطرف، تستخف بنفوذ القطيع الإلكترونى والعولمة للإسهام فى إقرار الديموقراطية. ويذكر مايكل ماندلبوم الخبير فى السياسات الخارجية بجامعة جونز هوبكنز فى هذا الصدد «إننا ما زلنا نعيش وفى مخيلتنا صور لثورات 1776، و1789 و1917 و 1989، التى تعطينا الانطباع بأن الديموقراطية لا يمكن أن تأتى إلا عن طريق ثورة الشعب والإطاحة بالحكومة الفاسدة. وهى إما ثورة قوات المليشيا فى أول معركة ثورية فى بلدة ليكسنجتون بولاية مساتشوشس وإما الجموع وهى تقتحم الباستيل فى باريس، وإما ثورة التضامن فى بولندا، وإما ثورة قوى الشعب فى الفلبين. ولما كانت الصور التى فى مخيلتنا عن كيفية فرض الديموقراطية على هذا النحو فإننا لم نتخيل قط أن يأتى إلينا أحد رجال الأعمال الأجانب ويقول لحكومتك إنه لن يستطيع أن يحصل على الربح الكافى إذا وفر فرص عمل لشعب هذه الدولة ما لم تنشئ الحكومة ضمانات قانونية أفضل مع الأخذ بمعايير المحاسبة والشفافية العالمية».

إن مجرد عدم مطالبة الولايات المتحدة للصين كل يوم بتطبيق الديموقراطية، أو عدم تمرد الشعب الصينى كل يوم مطالباً بحقه فى كتابة أسعار أوراقه المالية فى صحيفة ***وول ستريت جورنال*** الآسيوية، لا يعنى أن عملية الديموقراطية لم تثبت أركانها بعد هناك. إننا ما زلنا ننظر إلى الأخذ بالديموقراطية باعتبارها حدثاً ـ مثل سقوط سور برلين ـ غير أنها فى الواقع عملية تأخذ مراحلها فى التطبيق كل يوم.

وبطبيعة الحال، إذا كان لعملية الأخذ بالديموقراطية الليبرالية هذه أن يكتب لها النجاح فإنها بحاجة إلى أكثر من مجرد قوى السوق لدفعها، حسبما يذكر لارى دايموند مساعد رئيس تحرير مجلة ***جورنال أوف ديموكراسى***، وأحد أكثر الباحثين عمقاً

فى التفكير فى العالم أجمع فيما يتعلق باتجاهات الأخذ بالديموقراطية. فالقطيع، فى رأيه ضرورى، ولكنه غير كاف. ويوضح قائلاً: «من الضرورى أيضاً أن تظل الولايات المتحدة تطالب بقوة وثبات بتطبيق الديموقراطية. ومن الضرورى أيضاً أن يدعم الاتحاد الأوروبى، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وشبكة المنظمات غير الحكومية المستمرة فى الانتشار التى ترصد وتعزز حقوق الإنسان مبادرات الديموقراطية فى دول الأسواق الناهضة. ومن الضرورى أن تعمل عولمة المعلومات باستمرار على إعلام مزيد ومزيد من الناس عن الطريقة التى يعيش بها الآخرون. ومن الضرورى أن تخلق التنمية الاقتصادية داخل الدول طبقات وسطى جديدة فى أنحاء العالم، بما لها من مطالب طبيعية فى مزيد من المشاركة فى اتخاذ القرار والتعددية السياسية. وليس من قبيل الصدفة أن تأخذ بالديموقراطية الليبرالية كل الدول التى يزيد الدخل السنوى للفرد فيها على 15 ألف دولار، باستثناء سنغافورة، وهى دولة مدينة وسوف تصبح بلا شك ديموقراطية ليبرالية عندما يحدث تغيّر فى الأجيال. ومن الضرورى أن تكون نهاية الحرب الباردة وانهيار الشيوعية قد كشفت إخفاق جميع نماذج الأيديولوجيات الأخرى باستثناء الديموقراطية الليبرالية».

أنت إذن بحاجة إلى تفاعل كل هذه العوامل معاً.

إن ما أود الإشارة إليه ببساطة هو أن القطيع الإلكترونى وأسواق السوبر ماركت ليست وحدها التى ستأخذ مكانها ضمن هذه القوى الأخرى التى ذكر دايموند أنها القوى المهمة فى تعزيز الديموقراطية، وإنما قد يكون القطيع وأسواق السوبر ماركت، فى حقبة العولمة هى أهم هذه القوى جميعاً. يرجع ذلك إلى قدرة القطيع على الدخول إلى أعماق الأسلاك المحركة للدول بطرق لا تستطيعها الحكومات بل ولا منظمات حقوق الإنسان. فالقطيع يستطيع ممارسة ضغوط يتعذر على الحكومات مقاومتها ـ باستثناء عدد قليل منها. ولدى القطيع مصلحة شخصية فى القيام بذلك ويولد لدى الآخرين المصلحة الشخصية فى الانصياع له.

مما لا شك فيه أن القطيع مدفوع للدخول إلى عمق تلك الشبكة السلكية. لا لأنه قدر الديموقراطية فى حد ذاتها، وإنما لأنه يقدر الاستقرار والقدرة على التنبوء والشفافية والقدرة على نقل وحماية ممتلكاته الخاصة من المصادرة الإجبارية أو الإجرامية. غير أن القطيع لكى يضمن هذه الأشياء يحتاج من الدول النامية أن تضع فى الأماكن الصحيحة برمجيات ونظم تشغيل وضوابط أفضل تعتبر أحجار لبناء الديموقراطية. إنك لا تستطيع، فى عالم اليوم أن تتحول عن ماو تسى تونج إلى ميريل لينش بدون وجود بعض من ماديسون أيضاً.

هيا بنا نلقى نظرة تفصيلية على الطريقة التى يمارسها القطيع لفرض تثبيت بعض قطع بناء الديموقراطية فى أماكنها.

الشفافية. ذكرت صحيفة ***وول ستريت جورنال*** أنه عندما تجمع كبار المسئولين الماليين من الولايات المتحدة واليابان والصين وإحدى عشرة دولة آسيوية فى مؤتمر عقد بماليزيا فى نوفمبر عام 1997، وجدوا أن البنك المركزى الماليزى قد نصب لوحة إلكترونية لرصد الأهداف، من نوع اللوحة التى تجدها عادة فى إحدى مباريات الاتحاد القومى لكرة السلة، كانت تعرض رصداً لرقم احتياطى ماليزيا من العملات الأجنبية لكى تبعث الثقة والطمأنينة فى نفوس الزائرين بشأن سلامة اقتصاد البلاد.

لن تذهب كل الدول إلى هذا المدى بوضع لوحة إلكترونية مماثلة فى صالة الوصول بمطاراتها ـ أو ربما قد تفعل جميعاً فى المستقبل. ففى السنوات الأخيرة، تعلم القطيع الإلكترونى، وغالباً من الطريق الصعب، أن يطالب بالشفافية فى البيانات المالية. وتعلمت الدول التى تلتحم بالقطيع أكثر من ذلك، وأيضاً من الطريق الصعب، أنه كلما زادت الشفافية فى بياناتها ومعاملاتها المالية، كانت الفرصة أقل فى أن يهرب منها القطيع فجأة مذعوراً.

تخيل أن القطيع الإلكترونى مثل قطيع من التياتل يرعى فوق منطقة شاسعة من أفريقيا. وعندما يرى أحد التياتل وهو عند طرف القطيع شيئاً يتحرك فى الدغل الطويل الكثيف المجاور للمنطقة التى يرعى فيها فإن هذا التيتل لن يقول للتيتل المجاور له، «احذر، فأنا أعتقد أن هناك أسداً يتحرك فى الدغل». مستحيل. إن كل ما سيفعله هذا التيتل هو أن يبدأ الفرار مذعوراً. وهذه التياتل لا تفر مذعورة لكى تتوقف بعد عدة مئات من الياردات. إنما تفر مذعورة إلى البلد التالى وتحطم فى طريقها كل شىء. إذن كيف تحمى دولتك من هذا؟ الإجابة: أن تقوم بقطع الحشائش، وتزيل الدغل، بحيث إذا رأى التيتل فى المرة التالية شيئاً يحدث حفيفاً فى العشب فإنه يقول فى نفسه، : «لا بأس، فأنا أعرف ما هو، إنه مجرد أرنب». أو إذا كان هناك أسد يقترب فهناك فرصة أمام التيتل لرؤيته وهو قادم من بعيد، وأن يتحرك بالتدريج بدون إحداث هروب مذعور ضخم. وإن لم يكن الأمر كذلك فإنه سيكون لديه على الأقل الوقت الكافى لجمع القطيع معاً بصورة يخيف بها الأسد ويبعده بعيداً. فالشفافية تعطى التياتل مزيداً من المعلومات بصورة أسرع، بحيث يمكنها الإفلات بجلودها بطريقة منظمة. قد يعنى ذلك فى عالم المال الفرق بين أن تنخفض الأسعار فى سوقك بصورة طفيفة وبين أن تهوى على نحو عنيف ومفاجئ متكبداً خسائر مستمرة قد يستغرق التغلب على آثارها شهوراً أو سنوات.

عندما واجه اقتصاد كوريا الجنوبية المشاكل فى ديسمبر عام 1997، كانت تلك الدولة تقول للجميع إن احتياطيها من العملات الأجنبية يبلغ 30 مليار دولار، فى حين كان لا يتجاوز فى الواقع 10 مليارات فقط. وعندما اكتشف القطيع ذلك لاذ بالفرار. وفى الوقت نفسه، أبلغت حكومة سيول صندوق النقد الدولى أن إجمالى قروضها قصيرة الأجل من الدول الأجنبية تبلغ 50 مليار دولار، وبعد مرور أسبوع واحد أعلنت أنها تبلغ 100 مليار دولار . يا للعجب.

يذكر ريتشارد ميدلى الذى يجرى تحليلاً للمخاطر السياسية لبيوت المال أن هذا الافتقار إلى الشفافية هو السبب فى واحدة من أسوأ عمليات الفرار المذعور. ويرى أن الافتقار إلى الشفافية، «هو الذى يسمح تماماً لأصحاب الأوهام المتفائلين ولأصحاب الأوهام المتشائمين بأقصى قدر من حرية الحركة. لننظر إلى تايلاند أو كوريا أو روسيا فى أوائل التسعينيات. فى أوقات السراء، أدى نقص الشفافية عن اقتصاداتها إلى تشجيع أصحاب الأوهام المتفائلين بخلق فقاعة، وذلك بضخ المزيد والمزيد من الأموال فى تلك الدول، وهم على ثقة من أنه سيتوافر لهم العائدات المرتفعة التى توافرت لهم فى العام السابق، مع أن الأموال الأولى ربما تكون قد وجهت إلى مصانع منتجة والأموال الأخيرة وجهت إلى بناء الفنادق الفخمة والمصانع التى لم يكن عليها طلب. ويرى ميدلى «أنك لا تستطيع حقيقة إجراء تحليل جاد لنظم معتمة. إنك تدفع (القطيع الإلكترونى) بذلك النوع من الوهم المتفائل عن بلادك إلى رفع الأسعار إلى السماء. ويقول الواهم المتفائل لنفسه: 'اغمض عينيك واشتر وبلا شك ستجد مياها فى البركة عندما تهبط فيها '. ولكن ذلك أمر شديد الخطورة. لأن ذلك التعتيم الذى يدفع أصحاب الأوهام المتفائلين إلى رفع الأسعار إلى معدلات مبالغ فيها سوف يتيح لصاحب الأوهام المتشائم الهبوط بها إلى معدلات مبالغ فيها أيضاً عندما تتغير المشاعر. ذلك لأنه فى الطريق نحو الهبوط سوف تنهار كل القصص التى اقتنعت بها نفسك كصاحب أوهام متفائل، وتنهار معها كل الافتراضات التى وضعتها عن احتياطيات العملات الصعبة لهذه الدولة أو عن التزاماتها المستقبلية».

إنك تتحول من الإيمان بكل شىء إلى عدم الإيمان بأى شىء. والواقع أن صاحب الأوهام المتشائم يؤمن بضرورة وجود شئ غير سليم – إنه يؤمن بأن هناك ديوناً غير معلنة وهناك التزامات غير مسجلة فى الدفاتر تشيع فى المكان بأسره. وفى كل

قطيع يوجد الواهمون المتفائلون والمتشائمون، وإذا أتحت لهم الفرصة سوف يشيعون الهروب المذعور دخولاً وخروجاً.

لقد أعطى القطيع الإلكترونى هذا الدرس لكثير من الدول فى السنوات الأخيرة. واليوم أصبحت وزارة المالية فى كوريا الجنوبية ترسل رسائل إلكترونية للمستثمرين العالميين تحتوى على بيانات مفصلة عن احتياطيها من العملات الأجنبية فى نهاية كل يوم عمل، بما فى ذلك، وبقدر ما تستطيع، تدفقات رأس المال الخاص. قال لى مدير لصندوق فى وول ستريت، «لقد تحول الكوريون من الاعتقاد بأن الشفافية لا شىء إلى الاعتقاد بأن الشفافية هى كل شىء. فهم على استعداد حتى لإرسال تقرير عن الأرصاد الجوية إذا طلبنا منهم ذلك». وقال لى أيضاً ريتشارد جونستون، الذى يرأس إدارة الاستثمار لأمريكا اللاتينية فى بنك أوفيتبانك ، وهو بنك خاص فى نيويورك: «عندما أذهب إلى البرازيل أقول لهم 'أريد أن أعرف كل شىء' وأقول لهم بكل صراحة، 'ليس ذلك من أجلى. فأنا صديق لكم. وأنا أؤمن بكم. ولكن كيف تستطيعون مساعدتى فى إقناع المتشككين؟ ' إن المتشكك يقول لنا الآن: ' لن أمنحكم أى أموال إلا إذا نزعتم كل ما تغطون به أنفسكم وسمحتم لى بالنظر فى كل مكان؛ لأن لكم تاريخاً فى الميل إلى إصابتنا بخيبة الأمل. لا شفافية، لا أموال. دعونى أرى ما لديكم من احتياطى، أريد أن أقلب دفاتر حساباتكم رأساً على عقب، فى ضوء الشمس، ثم فى ضوء القمر'. إننى أحصل كل يوم الآن على بيانات إحصائية عن جميع جوانب الاقتصاد البرازيلى، وأحصل على برقية فاكس فى آخر النهار تحتوى على كل التدفقات النقدية للبرازيل فى ذلك اليوم. وأعرف ماذا جرى فى حسابهم التجارى، وماذا جرى فى حسابهم المالى، وما الذى تم فى المعدل الرسمى للبنك المركزى وما الذى تم فى السوق الموازية بالنسبة لمعاملات السائحين. وتأتينى هذه الصحيفة من شركة خاصة محلية قام البنك المركزى البرازيلى بتوفير البيانات الموجودة

بها. إن استثماراتى سوف تزيد إذا كنت أعرف ما الذى يجرى فى بنكهم الصغير فى كل الأوقات ـ حتى وإن كانت المخاطر ما زالت قائمة. لأننى سوف أتمكن بهذه البيانات الصحيحة من تقييم المخاطر وأستطيع أن أغير رأيى إذا أصبحت هذه التدفقات سلبية؛ وإلا فإننى سوف أعتمد على التخمينات القائمة على الشائعات، وهذا هو الطريق إلى الإفلاس».

وعندما تلزم نفسك إلى هذا الحد من التدقيق من جانب القطيع فلا عودة عن ذلك، إلا بثمن باهظ.

المعايير : أشار لارى سومرز نائب وزير الخزانة الأمريكى ذات مرة إلى أنه، «إذا كنت تكتب عن تاريخ أسواق رأس المال الأمريكية، فإننى قد أقترح عليك أن أهم الأشياء المبتكرة التى شكلت هذه السوق لرأس المال هى فكرة المبادئ المحاسبية المتفق عليها بشكل عام. ونحن نريد أن يكون ذلك على نطاق دولى. لقد حقق صندوق النقد الدولى نجاحاً بسيطاً، ولكن له مغزى؛ لأن هناك شخصاً ما فى كوريا يقوم بتدريس مادة المحاسبة فى مدرسة مسائية، قال لى إنه عادة يكون لديه 22 طالباً فى الفصل الدراسى الشتوى، ولكنه هذا العام (1998) عنده 385 طالبا. إننا نريد أن يكون ذلك على مستوى الشركات فى كوريا. نريد أن يكون ذلك على المستوى القومى».

قد يكون من بين أسباب الانفجار فى عدد الدارسين لمنهج المحاسبة فى كوريا أن القطيع بدأ فى أعقاب الأزمة المالية فى جنوب شرقى آسيا فى عامى 1997 و1998 فى المطالبة بمعايير محاسبية أفضل وأكثر اتساقاً فى كل مكان. فعندما بدأ القطيع فى تدقيق نظرته إلى كثير من الشركات فى كوريا الجنوبية وتايلاند وإندونيسيا، وجد أنه لا يستطيع فهمها، لأنه لم يكن هناك ميزانية عمومية موحدة تشمل جميع الوحدات والوحدات الفرعية للشركات، بحيث تستطيع أن ترى كل الأصول وكل الخصوم، ناهيك عن كل الخصوم والأصول غير المسجلة فى دفاتر الميزانية العمومية.

وكلما تجول القطيع هنا وهناك يستثمر أمواله فى مصانع أو أسواق فى دول مختلفة، وكلما تاقت هذه الدول إلى مزيد من استثمارات القطيع، وكلما تاقت شركات هذه الدول إلى أن تقيد فى بورصة إحدى أسواق السوبر ماركت الكبرى، زاد تعرضها للضغوط لكى تتقيد بالمعايير الدولية للإفصاح عن المراكز المالية.

لنتدارس مثالاً واحداً لموضوع قرأته صدفة فى عدد ديسمبر 1997 من مجلة **هيميسفيرز** التى تصدرها الخطوط الجوية المتحدة، وكان عن واحدة من أسرع شركات البرمجيات نمواً فى العالم، إنديا إنفوسيس. فقد جاء فى المقال ما يلى: «كان مفتاح النجاح لهذه الشركة هو التخلى عن سياسات وممارسات العالم الثالث التى تقيد الكثير من شركات شبه القارة الهندية، والتوصل إلى نوع من الاتصال بالعالم الأول يسمح بأقصى حد من الارتياح للعميل. يقول نارايانا مورثى المؤسس بعيد النظر للشركة ورئيسها، 'قررنا منذ البداية ألا يكون هناك تعتيم على موارد الشركة أو الموارد الخاصة' بمعنى أن أحداً لايستخدم سيارة الشركة فى التنقلات الشخصية ـ وهو انفصال جذرى عن التقاليد الراسخة فى مجال الأعمال الخاصة فى الهند. وقد كان من عادة موظفى أى شركة هندية استخدام أصول الشركة فى استخدامات شخصية. مثلاً أن يعمل كهربائيو الشركة فى منازل المديرين التنفيذيين. أو أن يقوم موظفو الشركة بتوصيل أبناء رؤسائهم من المدرسة إلى المنزل ثم يجالسون الأطفال فى غياب أبويهم. أو أن تسدد حسابات المشتريات المنزلية من حسابات الشركة. وكان على العاملين القبول بمثل هذه الممارسات لأنه ليس لديهم بديل آخر. ومع ذلك، فقد أدى ذلك إلى مزيد من الاغتراب وإلى انسحاب العناصر الخلاقة فى تمرد. ولكن ذلك لا يحدث فى شركة إنفوسيس .... فقد كانت شركة إنفوسيس أول شركة هندية تعلن ميزانيتها العمومية فى غضون أسبوع واحد من انتهاء السنة المالية، وأول شركة تنشر بيانات مالية ربع سنوية، وأول شركة تنشر بيانات مالية بمقتضى المبادئ المحاسبية الأمريكية المتفق

عليها بشكل عام U.S. Generally Accepted Accounting Principles ومتطلبات الإفصاح الخاصة بهيئة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية. فقد أكد تقرير لأحد المحللين: 'إن قواعد الإفصاح والممارسات المحاسبية لها وضعت المعايير التى يحتذى بها الآخرون'».

من المتوقع، ونحن نتجه باطراد نحو عالم تقوم فيه الإنترنت بتعريف التجارة، أن تصبح هذه الدفعة نحو المعايير العالمية المشتركة أشد قوة، لسبب وحيد غاية فى البساطة: منذ اللحظة الأولى التى تقرر فيها القيام بعمل خاص عبر الإنترنت باعتبارها جهة تقوم بتوفير السلع والخدمات، ومنذ اللحظة الأولى التى تفتح لك فيها موقعاً على الشبكة تكون قد أصبحت شركة عالمية ـ سواء كنت فى الهند أو فى إيطاليا أو فى إنديانابوليس. إن القيام بأعمال تجارية خاصة عبر الإنترنت هو عملية عالمية بالضرورة. ولذلك، فلابد أن يكون تفكيرك عالمياً وأن تفكر فى الأشياء التى تجذب بها المشترين العالميين لما تبيعه لهم. ومن الأفضل لك أن تكون قادراً على التأكيد لعملائك أنك تستطيع شحن بضائعك لهم فى الموعد المناسب وبطريقة آمنة، وأن رقم بطاقتك الائتمانية سوف يكون آمناً على موقعك فى الشبكة، وأنه يمكن تحويل الأموال وفقاً للمعايير والقوانين وأفضل الممارسات الدولية، وأن التعامل مع جميع المسائل المحاسبية والتجارية سيكون وفقاً للنظم الدولية. ويرى بوب هورماتس نائب رئيس شركة جولدمان زاكس إنترناشيونال أنه، «كلما زادت الأعمال التجارية الخاصة التى يجريها عبر الإنترنت عدد أكبر من الناس من عدد أكبر من الدول المختلفة فى أنحاء المعمورة، زاد التوافق فى الطريقة التى يؤدى بها الناس أعمالهم فى كل ركن من أرجاء المعمورة».

وإنك تستطيع أن ترى ذلك يحدث فى مجال السمسرة عبر الإنترنت. يقول جون تى. ول، رئيس اتحاد ناسداق إنترناشيونال لتجار الأوراق المالية إن التبادل التجارى بالاتصال المباشر بالشبكة، «سوف يؤدى بالتأكيد إلى تكثيف عملية التدقيق على

الحكومات والشركات من أجل ضوابط أفضل. فعندما يكون باستطاعة الناس الاستثمار فى الخارج أو من الخارج وأن يكونوا قادرين على تنفيذ عمليات تبادل تجارى بالاتصال المباشر عبر الإنترنت، فإنهم يريدون معرفة المزيد عن الشركات، ثم يريدون معرفة ما إذا كان باستطاعتهم الوثوق بالمعلومات المسجلة عن الشركات. وهل تجمعت (البيانات المالية) وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية؟ وما هى نوعية ضوابط تكوين الشركات؟ وسوف يؤدى ذلك إلى دفع عملية التوافق فى النظم الضرائبية والقانونية».

حقاً، لقد كان من بين الأشياء التى كشفت عنها الأزمة الاقتصادية الآسيوية فى عامى1997 و1998 أن معظم شركات المحاسبة الأمريكية الخمس الكبرى كانت تراجع محاسبياً دفاتر أكبر البيوت المالية الآسيوية التى سقطت فى الأزمة ـ راجعتها محاسبياً بدون أن ترفع أية أعلام حمراء عن مشكلاتهم، وذلك وفقاً لما جاء فى دراسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وكان السبب الرئيسى فى هذا الانهيار، حسبما جاء فى موضوع نشر فى عدد 17 نوفمبر عام 1998 من صحيفة ***نيويورك تايمز*** أن الشركات الخمس الكبرى لم تطبق فى آسيا القواعد والمعايير التفصيلية للمحاسبة التى تستخدمها فى أمريكا. وكان السبب الرئيسى لذلك أن معظم شركات المحاسبة الكبرى ـ مثل شركة برايسووترهاوسكوبرز أو إرنست ويونج ـ انتقلت إلى آسيا بأن ضمت إليها شركات محاسبة وكان عملاؤها يصرون على قواعد محلية أضعف للمحاسبة.

لقد توقف كل ذلك الآن. فقد طلب البنك الدولى من الشركات الخمس الكبرى ألا توقع على أى مراجعة محاسبية لا تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية التى تأخذ بها الشركات الخمس الكبرى. وإذا أجرى أحد فروعها المحلية هذه المراجعات المحاسبية وفقاً للقواعد المحلية فلا بد أن توقع عليها هذه الشركة المحلية وحدها ـ وهو ما يمثل تحذيراً للمستثمرين. وتقول دراسة الأمم المتحدة أن ضعف المحاسبة لم يكن السبب فى الأزمة الاقتصادية الآسيوية، ولكن كان من الممكن أن ترصد المراجعة

المحاسبية الأفضل ظهور المشكلات أسرع ومن ثم تخفف من حدة الأزمة. وقد نقل عن روبرت إيه. كامبل المدير الاقليمى الشريك لمنطقة آسيا والمحيط الهادى فى شركة ديلويت تتش توهماتسو أن «القواعد المحاسبية تشبه تماماً مخارج التيار الكهربى التى تختلف من دولة إلى دولة فى أنحاء العالم. ولكن الشركات الخمس الكبرى أصبحت [الآن] شديدة الحماس لتطبيق معايير متسقة فى أنحاء العالم».

ربما كان أوضح مثال فى العالم اليوم لفرض ثورة العولمة لمعايير تأتى من الخارج، حيث لا يمكن أن تتولد من أعلى أو من أسفل فى دولة ما، ذلك القرار للاتحاد الأوروبى بفرض عملة ومعايير مالية موحدة على جميع أعضائه، فى ظل بنك مركزى واحد، بدءاً من عام 1999. وأصبح الاتحاد النقدى الأوروبى بالنسبة لدولة مثل إيطاليا التى اشتهرت حكومتها بالفساد وعدم الكفاءة، هبة أرسلتها العناية الإلهية. لأنه سوف يجبرها على أن تظل داخل قميص القيد الذهبى بإعادة التعاقد بشأن العمليات الحكومية الكبرى مع البنك المركزى الأوروبى فى فرانكفورت. وقد أذاعت الإذاعة الوطنية العامة تقريراً من إيطاليا فى عام 1997 عن كيف أن الإيطاليين ـ بعد جيل من الحكومات العاجزة التى أساءت إدارة عملتهم وحولتها إلى احتكار نقدى ـ متلهفون على أن يدير الاتحاد الأوروبى بلادهم. ونقل عن ماريو أباتى وهو أحد المحامين الإيطاليين فى مجال الشركات قوله: «إن أحد الآثار السريعة للانضمام إلى اليورو (العملة الأوروبية الموحدة) ما أطلق عليه عملية تنظيف البيت من الداخل ـ إنه يجبر الحكومة بالفعل على أن تحكم قبضتها على العجز المالى الهائل، وعلى التضخم والإنفاق الحكومى. إنهم مضطرون إلى ذلك. وهم عندما يفعلون ذلك ستكون هناك، بطبيعة الحال، مزايا للاقتصاد وإننى أؤيد ذلك تماماً». وأضاف أباتى أن معظم الإيطاليين ربما يشعرون بالسعادة لتولى المسئولين فى الاتحاد الأوروبى إدارة بلادهم بأسرها. ولا يشعر الإيطاليون باستياء كبير إزاء مراكز القوى الأوروبية فى بروكسل

وفرانكفورت وستراسبورج. ويختتم أباتى تصريحاته بالقول، «هناك عداء كبير تجاه روما، لأن روما كانت مركزاً للجريمة عندنا. لقد كانوا يسرقون أموالنا. ونحن نعتبرها سرقة لأنهم يأخذونها ولا يردونها مرة أخرى». صرح فينشينزو ڤيسكو وزير المالية الإيطالى لصحيفة ***ريبوبليكا***، فى أول يوم لبدء العمل بالعملة الأوروبية الموحدة فى عام 1999، أن اليورو يعنى أنه سوف يكون هناك «تهريج شرير أقل» من جانب السياسيين ورجال الأعمال الإيطاليين، الذين أظهروا فى الماضى «كماً غير عادى من السلوك غير القانونى». وأضاف أن الوحدة النقدية، «تعنى أننا لن نستطيع بعد الآن الرضا بالمعايير الأدنى لمجرد أن ذلك يرضينا».

هذه إذن هى لغة ثورة العولمة.

الفساد : إن ثورة العولمة تكبد أى دولة تتسامح مع الفساد ثمناً أغلى بكثير؛ لأنه إذا لم يكن هناك سبب غير ذلك فى عالم يتمتع فيه الناس بكثير من اختيارات الاستثمار، فما الذى يدفعنى إلى الاستثمار فى الدولة س، حيث يتعين عليك أن تدفع رشاوى لشخص ما ولعمه أيضاً، فى حين إنك تستطيع الذهاب إلى الدولة ص، وتحصل على معدلات أجور العمالة ذاتها بدون أن يطلب منك تقديم رشاوى لأى أحد؟ الفساد بالنسبة للقطيع يعنى اسماً آخر للمجهول الذى يتعذر التنبوء به، لأن أى صفقة يمكن أن تخفق بسبب أى إنسان يرشو إنساناً آخر، وذلك هو أسوأ ما يكرهه القطيع.

لقد رأى ديريك شيرر، الذى عمل سفيراً للولايات المتحدة فى فنلندا فى منتصف التسعينيات رأى العين كيف أن ثورة العولمة تجبر الروس على الاختيار بين السيطرة على الفساد فى بلادهم وأن يظلوا فقراء ومتخلفين إلى الأبد. يقول السفير شيرر، «كانت مهمتى كسفير للولايات المتحدة فى فنلندا أن اتصل بقادة رجال الأعمال فى فنلندا وأن أشجعهم على الاستثمار فى روسيا على أساس أن تلك هى الطريقة المثلى لجلب الاستقرار عبر الحدود بالنسبة لهم. غير أن هؤلاء الفنلنديين كانوا

يجيبون على ذلك بقولهم: 'بالتأكيد، سوف نجرى تعاملات تجارية مع الروس. ففى استطاعتهم أن يقودوا شاحناتهم إلينا هنا وأن يحمِّلوها بكل ما يريدون من بضائع ما داموا سيحضرون معهم حقيبة نقودهم لدفع أثمانها. ولكننا لن نذهب نحن إلى هناك للقيام بأعمال تجارية. إنه طريق شديد الفساد والخطورة. ثم إنه ما الذى يجبرنا على ذلك؟ إننا نستطيع الذهاب إلى المجر أو استونيا أو جمهورية التشيك وأن نحقق أرباحاً ونكون على ثقة من أننا سوف نتمكن من الخروج بهذه الأرباح. فما الذى يهمنا من روسيا وهى فى مثل تلك الظروف؟' وكنت أرد عليهم قائلاً، 'نعم، نعم، ولكن لابد أن تفكروا فى الاستثمار هناك من أجل الاستقرار الإقليمى'. وكانوا لا يجيبوننى إلا بنظرة فارغة من أى رد فعل. حسناً، أنا الآن لا أعمل فى الحكومة بل أعمل استشارياً لعدد من شركات الاستثمار فى وول ستريت. وقد سألونى مؤخراً عن الاستثمار فى روسيا ولم أتفوه إلا بكلمة واحدة، 'مستحيل' إذ إننى عندما أنظر إلى الأمر ليس من وجهة نظر واضع السياسات، وإنما من وجهة نظر رجل الأعمال، فإنه يكون ضرباً من الجنون أن تستثمر فى روسيا الآن. لقد كان الفنلنديون على حق».

كنت ذات مرة مع سمير هليلة، الذى يساعد فى إدارة إحدى الشركات الفلسطينية الكبرى فى الضفة الغربية، شركة النصر للاستثمار. كان ذلك فى مكتبه فى إحدى الأمسيات وكنا نتحدث عن القيام بأعمال تجارية فى الشرق الأوسط، وقام هو، دون قصد منه، بوصف جميل لما يمكن أن تفعله ثورة العولمة إزاء الفساد، حتى فى ذلك الجوار الذى يشيع عنه الفساد. قال هليلة: «إن لديك الآن منافسة شرسة فى المنطقة على من الذى سيحقق النمو فى المستقبل. لقد ذهبت مؤخراً إلى المغرب لشراء بعض الأراضى ولكننى لم أستطع بسبب الرشاوى وكل متاعب البيروقراطية. والفساد عند مستوى القمة فى المغرب جزء من النظام. وهناك ستون بنداً للواردات والصادرات محجوزة كاحتكارات للملك وأسرته فقط. وكنا نريد الاستثمار فى أحد المحاجر فى

المغرب ولكن قيل لنا: 'لا. هذا محجوز للملك'. إنك لا تشعر بالأمن و الحرية كمستثمر فى المغرب لأن صانعى القرار هناك دائماً يقفون ضدك بل وأحياناً قد يصبحون منافسيك. وهذا هو النظام فى المغرب ولا يشعر أحد بالخجل تجاهه. وهكذا فقد بحثنا فى مكان آخر. ذهبت إلى دبىّ مؤخراً وافتتحت مكتبنا الإقليمى هناك. وقد أعطتنى دبى هذا (وأبرز لى بطاقة هوية خاصة). إنها تسمح لى بالدخول إلى دبى والخروج منها كمستثمر أجنبى بدون أى تأشيرة دخول. إنهم يريدون أن يسهلوا الأمور قدر المستطاع. ومصر أيضاً تتغير. إنهم يصيغون نظاماً جديداً ويدفعون بدماء جديدة وببيئة منضبطة جديدة أكثر انفتاحاً مما كان سارياً فى الماضى. هناك فساد فى مصر ولكنه غالباً بين الفقراء وأولئك الذين يحصلون على رواتب ضيئلة. (معظم المسئولين المصريين) يتعاملون معك تعاملاً سليماً بدون فساد. وكان علىّ كمستثمر عالمى التأكد من أنه لا يوجد محرمات ـ وأن هناك منافسة حرة. وأصبح بإمكانى البقاء فى البلاد، والدخول والخروج منها وإليها بدون أن أضطر لرشوة الناس أو مواجهة أناس ذوى نفوذ يستطيعون إجبارى على أن أشاركهم. إننى أستطيع التعامل مع البيروقراطية، ولكننى يجب أن أتأكد أننى سوف أحصل فى النهاية على ما أحتاجه. وإذا لعبت وفقاً للقواعد الأساسية، فلابد لى من أن أعرف أننى سوف أحصل على ما أريد فى النهاية. إن لى مشاكلى فى مصر مع البقشيش [الرشوة من أجل الخدمة]، ولكننى أعلم أننى أدفع ما أدفعه من بقشيش حتى تتحرك مصالحى بسرعة أكبر، وأننى فى النهاية سوف أحصل على ما أريد. أما فى المغرب، 'فإما أن تدفع لى الآن وإما أن تدفع لى فيما بعد'، ولن تعرف حينئذ حتى إذا كنت ستحصل على ما تريد أم لا».

إن المغرب، مع تزايد انفتاح اقتصادها على الاتحاد الأوروبى، تحتاج إلى الاستثمارات والتكنولوجيا الأجنبية حتى تتمكن من المنافسة، ولكن لا سبيل إلى أن يجلب الأجانب أيهما إذا كانوا قد وصلوا إلى ما يشعر به هليلة.

أحياناً يمكن أن يأتى فرض القطيع لمعايير أعلى بمثابة الصدمة الهائلة حتى لأكثر الاقتصادات تقدماً. تأمل فى المقال الذى نشرته صحيفة ***واشنطن بوست*** فى20 فبراير1998 من طوكيو بعنوان «عضو فى البرلمان اليابانى يشنق نفسه فى فندق». وتوضح مقدمة الخبر أن شوكى أراى عضو البرلمان الذى كان ضالعاً فى فضيحة فساد متفاقمة انتحر فى حجرته بأحد فنادق طوكيو، قبل ساعات فقط من إلقاء القبض عليه. غير أنه بعد قراءة متعمقة للخبر نجد بين السطور نقطتين لهما مغزى: «إن هناك قلقاً بين بعض السياسيين من احتمال أن يكون أراى قد ترك أدلة تدين آخرين... وليس هناك ما يشير إلى أن أراى ترك مثل هذه الوثائق، ولكنه كان قد اشتكى فى المؤتمر الصحفى الذى عقده مساء يوم الأربعاء من أنه تعرض وحده دون غيره لمعاملة غير عادلة من جانب المدعين. وقال أراى للصحفيين إن شركة نيكو سيكيوريتيز للأوراق المالية أكدت له أنها قدمت أرباحاً بطريقة مماثلة لمئات العملاء الآخرين. ***ويقول رجال الأعمال اليابانيون فيما بينهم إنهم صدموا بالطريقة الخاطفة التى تغيرت بها الأمور التى كان مسموحاً بها فى تقاليد الأعمال الخاصة فى اليابان***. لقد كان البيروقراطيون يتوقعون فى لحظة ما إقامة الاحتفالات الباذخة، وأن تشارك الشركات علناً فى مثل هذه الأنشطة، حيث يستطيع البيروقراطيون ورجال الأعمال تبادل المعلومات الضرورية بطريقة غير رسمية. ويقول رجال الأعمال أيضاً إن «حسابات الرجال المهمين جداً» ورشاوى المبتزين كانت أيضاً من الأسرار المعلنة؛ وأن رجال الادعاء كانوا يتجاهلون مثل هذه الأنشطة حتى وقت قريب .***ويرجع*** المعلق السياسى مينورو موريتا ***ذلك الموقف المتشدد إلى مجموعة من المدعين الشباب الأكثر شجاعة ممن تلقوا تدريبهم فى الخارج***. ويقول موريتا: «لقد بدأوا يفكرون مثل الغربيين، ويرون فى التقاليد اليابانية التى تسمح للمسئولين فى الحكومة بحياة البذخ شيئاً يتجاوز المعايير المقبولة دولياً».

قال لى مرة روبرت شابيرو رئيس شركة مونسانتو إن شركته ليست فى حملة صليبية لنشر الممارسات المناهضة للفساد. ولكنها تنجز أعمالها الآن بدون دفع أى رشاوى، وهو مدرك تماماً أن شركة مونسانتو تساعد بذلك على إثراء العالم بأشخاص يشاركونها ما تؤمن به من قيم. يقول شابيرو إننا نستخدم الآن عدداً كبيراً من الناس من الدول الأجنبية، وأصبحنا بالنسبة لهم بمثابة المدرسة التى يتلقون فيها تعليمهم النهائى. فالكثيرون ممن ينضمون إلى العمل معنا فى الخارج يجدون صعوبة فى تصديق أننا جادون إزاء مكافحة الفساد هذا، وأننا بالفعل لن نقدم أى مساهمة لسماسرة الحرب المحليين».

من المؤكد أن هناك استثناءات وسوف تكون هناك استثناءات، ولا سيما بعد أن أصبح التنافس العالمى أكثر شدة ومن ثم سوف يزداد إغراء اصطياد الأعمال المشكوك فيها. وتقول دراسة للكونجرس الأمريكى، إن بنك سيتى بانك كان متلهفاً على القيام بنشاط مع راؤول سالیناس دى جورتارى شقيق رئيس المكسيك السابق، إلى درجة أن البنك تجاهل الضمانات الخاصة به وساعده فى نقل 100 مليون دولار إلى صناديق غير مشروعة خارج المكسيك، بطريقة تم بها إخفاء وجهة الأموال ومنشأها. ومثل هذه الحالات تظل مع ذلك حتى الآن حالات استثنائية. والاتجاه الدولى السائد عكس ذلك بوضوح. ويجرم مرسوم ممارسات الفساد الأجنبية، الصادر فى عام 1977 أن تدفع الشركات الأمريكية لإنهاء الصفقات التجارية. وفى 20 نوفمبر 1997، وافقت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى يشارك فى عضويتها تسع وعشرون دولة، وتضم الدول الصناعية الديموقراطية الرئيسية فى العالم، على تبنى معظم التشريعات الأمريكية المناهضة للفساد. وسوف يحظر على الشركات الأوروبية واليابانية بموجب قوانين منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية رشوة المسئولين الأجانب للفوز بالعقود، كما سيصعب أيضاً على هذه الشركات تدوين هذه الرشاوى فى الدفاتر المحاسبية باعتبارها

خصومات ضرائبية حيث كانت قانونية فى فرنسا وألمانيا. وعلى الرغم من وجود بعض الثغرات فى هذا التشريع الجديد، فإنه يسجل انتصاراً للثيران الأمريكيين فى القطيع الإلكترونى الذى كان يرى أنهم يخسرون مليارات الدولارات فى العقود بسبب الرشاوى التى يدفعها الأوروبيون واليابانيون.

حرية الصحافة: سوف تكون هناك صحافة حرة فى الصين. فسوف تفرض ثورة العولمة وجودها. أوه، حقيقى أن قادة الصين لم يعرفوا ذلك بعد، ولكن ثمة ما يدفعهم إلى هذا الاتجاه مباشرة.

ما عليك إلا أن تنظر فيما حدث فى الأسبوعين الأخيرين من شهر ديسمبر عام 1996. فقد كانت أكثر أسواق الأوراق المالية رواجاً فى آسيا أثناء عام 1996 هى أسواق الصين ـ مثل بورصتى شنغهاى وشينزهن. وفى الفترة ما بين أول أبريل و9 ديسمبر ارتفع مؤشر الودائع فى بورصة شنغهاى بنسبة 120 فى المائة، فى حين ارتفع مؤشر شينزهن بنسبة 315 فى المائة. وكان أحد أسباب رواج هاتين البورصتين أنهما لم تفرض عليهما ضوابط، وكان أحد أسباب عدم وجود الضوابط أن الصين كان لديها أكثر نظم الأوراق المالية والبورصة بدائية، ولم يكن لها تقريباً صحافة مالية مستقلة ومسئولة وغير فاسدة تستطيع تركيز الأضواء على الأسهم الممتازة بصورة فيها مصداقية، وأن تكشف فى قسوة تلك الشركات الصينية المخادعة التى لا تعلن فى الوقت المناسب عن بيانات مالية دقيقة أو ذات شفافية. وتقوم بهذا الدور الرقابى طوال الوقت صحف ***بارونز، وفورتشن، وبيزنس ويك، والفار إيسترن إيكونوميك ريفيو، ونيويورك تايمز، وول ستريت جورنال***. وقد أدركت الحكومة الصينية فى ديسمبر عام 1996 أن الزمام قد أفلت فى بورصتى شنغهاى وشينزهن بسبب جميع أنواع المضاربات الشرسة والممارسات غير السليمة فى التعامل ـ ولكن أدواتها فى التعامل مع ذلك كانت محددة فى أداة واحدة شديدة الوطأة: تلك هى الصحافة المملوكة للدولة. وهكذا فإنه

فى يوم 16 ديسمبر 1996 نشرت صحيفة ***ذى بيبولز ديلى*** الرسمية فى الصين كلمة افتتاحية تحذيرية مدوية تشير إلى أن أسعار الأسهم رفعت عمداً إلى معدلات «غير معقولة» و«غير عادية».

خمن ماذا حدث؟ سعى الجميع إلى بيع أسهمهم على الفور وهوت الأسعار فى كلتا البورصتين مما أدى إلى خسارة لكثيرين من صغار المستثمرين ـ وكان عددهم كبيراً إلى درجة أن الشرطة تدخلت لحفظ النظام بين المستثمرين الغاضبين الذين قاموا باحتجاجات خارج بيوت السمسرة فى عدد من المدن الصينية الكبرى. ذكرت صحيفة ***وول ستريت جورنال*** الآسيوية أنه «فى أحد بيوت السمسرة فى بيجنج (بكين)، كان أحد العمال يشتكى من أنه خسر 20 ألف يوان (نحو 2,400 دولار) حتى الآن هذا الأسبوع. صرح رجل يرتدى سترة جلدية وسط صيحات الموافقة لعشرات من المستثمرين الآخرين 'قبل أن تفتح صحيفة ***ذى بيبولز ديلى*** فمها، كان هناك توازن بين الشراء والبيع. ولكن بعد ذلك لم يجرؤ أحد على الشراء. لقد كانت السوق تغرق'».

ليس أكثر الناس غضباً من فقد وظيفة. إن أكثر الناس غضباً هو من يشعر بأنه حرم بطريق الغش من مدخراته التى كسبها من وظيفته. ومع مرور الأيام، لا يستطيع قادة الصين ببساطة السيطرة على أسواقهم الحرة المتفجرة أو مراقبتها، أو منع تعرض صغار المواطنين للغش ثم التظاهر بعد ذلك ضد الحكومة، بدون وجود المؤسسات الأخرى التى يجب أن تصاحب السوق الحرة، بدءاً من هيئة أوراق مالية وبورصة فعالة على غرار هيئة الأوراق المالية والبورصة فى الولايات المتحدة إلى صحافة حرة ومسئولة يساندها حكم القانون. أى باختصار «ثورة عولمة». ولم يكن من قبيل المصادفة أن الدولة الوحيدة فى جنوب شرقى آسيا التى يوجد بها صحافة حرة، وهى تايوان، كانت هى أيضاً الدولة الوحيدة فى جنوب شرقى آسيا التى تكبدت أقل كبوة اقتصادية فى الانهيار الاقتصادى الآسيوى فى الفترة 98-1997.

لقد أصبح هناك الآن بالفعل 30 مليون صينى يمتلكون أسهماً. وفى ظل وجود هذا العدد الكبير من حملة الأسهم الجدد بدأت تظهر الكثير من الصحف والمجلات السرية المتخصصة فى أخبار الأسهم، لأن المستثمرين يطالبون بأنباء اقتصادية صادقة. يوضح سيث فايسون رئيس مكتب صحيفة *نيويورك تايمز* فى شنغهاى قائلاً : «لقد بدأت هذه الصحف كنوع من النشرات السرية التى تصدرها مكاتب البحوث الملحقة ببيوت السمسرة المختلفة، ثم ترسل إلى أنحاء المدينة بالفاكس. وجميعها، تتركز حول أنباء السوق وما يتعلق بالشركات أو الأسهم المختلفة، أو قد تنشر أنباء سرية عما تنوى إحدى الوزارات فى بيجنج (بكين) القيام به. والكثير مما تحويه هذه النشرات مجرد شائعات، ويتضح فى النهاية أن بعضها حقيقى. وهى موجهة إلى أولئك الذين يؤثرون فى الأسواق، ولكنهم يشعرون أنهم لا يحصلون على ما يكفيهم من الأنباء فى الصحف اليومية». ولكن ما حدث هو أنه عندما تقول الحكومة الصينية للصحف أنها حرة فى الكتابة حول المسائل الاقتصادية فإن صحفاً مثل *سوزرن ويك إند* التى تصدر فى الصين تستغل هذا التصريح فى نشر كل أنواع الأنباء شبه السياسية والنقد لما يقوم به المسئولون من فساد ومخالفات سياسية فى الصفحات المخصصة لنشر الأنباء الاقتصادية. وهذه هى الطريقة التى سوف تولد بها الصحافة الحرة فى الصين.

سوق للسندات : إلى جانب هذا النوع من برمجيات الضوابط، فإن القطيع الإلكترونى يدخل جزءاً مهماً صغيراً من نظام التشغيل يعمل أيضاً على تعزيز الديموقراطية ـ تلك هى أسواق السندات والصناديق المشتركة وصناديق المعاشات التنافسية. ألق نظرة على دول شرقى آسيا ـ مثل كوريا وتايلاند وماليزيا وإندونيسيا. لقد كان الشىء الذى يشتركون جميعاً فيه عندما ضربتهم الأزمة الاقتصادية أن كل دولة منها كان لديها معدلات مرتفعة للغاية من المدخرات ومعدلات منخفضة للغاية من الدين الحكومى. لم يكن هناك إنفاق من جانب الأفراد ولم يكن هناك اقتراض من

جانب الحكومة. أليست هذه أنباء طيبة؟ ليس بالضرورة. ففى حين كانت هذه الدول بها كل هؤلاء الناس الذى يحبون الادخار كان المكان الوحيد الذى يستطيعون حفظ مدخراتهم فيه فى معظم الأحوال هو البنوك، لأن الصناديق المشتركة وصناديق المعاشات وأسواق السندات المحلية إما أنها لم يكن لها وجود وإما أنها متخلفة كثيراً. ولذلك فإن ما حدث هو أن البنوك المحلية أصبح لديها كميات هائلة من أموال حسابات المدخرات. وكان الشئ الوحيد الذى تستطيع أن تفعله بكل هذه المدخرات هو إقراضها من جديد للشركات المحلية. وقد أدى ذلك إلى تنافس شرس بين البنوك المحلية، وأسهم فى أن تلقى البنوك بالأموال إلى مقترضين أقل كفاءة ومن أجل مشروعات أقل كفاءة. هذا علاوة على أنه عندما أصبحت الشركات معتمدة اعتماداً كلياً على الاقتراض من البنوك ـ ولا سيما فى ظل نظم تشغيل رأسمالى متساهلة يكون فيها المصرفيون على علاقة وثيقة بالشركات والمسئولين ـ فإنها تستطيع اجتناب الكثير من التدقيق الذى كان من الممكن أن تتعرض له إذا كانت تصدر سندات يمكن للجمهور تملكها ويحدد لها معدلات للتبادل على أساس يومى.

لقد ظل القطيع الإلكترونى يشجع منذ فترة طويلة أسواق السندات، سواء كان ذلك من أجل إشباع شهيته أو للدور المهم الذى تقوم به سوق السندات جيدة التنظيم. وأنشأت كل من سنغافورة وهونج كونج عمداً أسواقاً للسندات ـ رغم وجود كثير من رأس المال المحلى من خلال مدخرات البنوك ـ وذلك لأنهم كانوا يرغبون فى وجود سوق محلية للسندات يمكن أن تقدم ما يطلق عليه اسم «رأس المال الصبور»: أى التمويل طويل الأجل للشركات المقترضة بحيث لا تكون عرضة لأهواء الإقراض قصير الأجل من البنوك. كما أنها أتاحت للمدخرين فى سنغافورة وهونج كونج الفرصة لشراء الصناديق المشتركة، وصناديق المعاشات ذات العائدات الأعلى، بديلاً عن حسابات المدخرات فى البنوك فى مجال الاستثمار. والأهم من ذلك أن أسواق

السندات ذات الضوابط السليمة تعزز من الإفصاح والشفافية، لأن الإفصاح هو الطريقة الوحيدة لوضع معدلات أسعار لسندات أى شركة أو إدراج أسهمها فى قوائم الأسعار، فى سوق منضبطة على نحو سليم. وإذا كنت تريد جذب المستثمرين الدوليين، وتريد أن تقوم شركات مثل موديز أو ستاندارد آند پورز بوضع معدلات لأسعار أسهم شركتك فلابد أن يكون هذا الإفصاح مستنداً إلى المعايير الدولية.

انظر إلى هذا التقرير الذى أوردته صحيفة ***واشنطن بوست*** فى 15 نوفمبر 1998 من باريس: يبدأ الخبر بأن سيرجى تشوروك أحد المديرين التنفيذيين البارزين فى فرنسا أبلغ كبار المستثمرين الدوليين على إفطار عمل أن أرباح شركته، ألكاتل، شركة الاتصالات الفرنسية العملاقة، ستكون أقل كثيراً مما تنبأت به الشركة قبل أسابيع قليلة فقط. والقطيع لا يحب مثل هذه المفاجآت. ومن ثم فإنه فى الفترة ما بين هذا الإفطار وموعد إقفال الأسواق فى ذلك اليوم انخفضت أسعار أسهم شركة ألكاتل بنسبة 38 فى المائة ـ وهو أكبر انخفاض ليوم واحد فى تاريخ البورصة الفرنسية ـ حيث إن صناديق المعاشات والصناديق المشتركة الأمريكية والبريطانية انسحبت من شركة ألكاتل وجعلتها تشرف على الموت. ومضت مراسلة ***الواشنطن بوست***، آن سواردسون، فى سرد كيف أن القطيع يعيد تشكيل الأساليب القديمة للشركات الأوروبية: «فى السنوات القليلة الماضية، ظل الأجانب يدفعون كثيراً من الشركات إلى تغيير الإدارة، وإصلاح نظم المحاسبة، والدخول فى اندماجات مع الشركات الدولية، وحقن اللغة الإنجليزية ـ وهى لغة التجارة الدولية ـ فى حجرة مجلس الإدارة. وباختصار، أصبحت الإدارة الأوروبية التى لم تعبأ فى تاريخها بمطالب حملة الأسهم أكثر استجابة واهتماماً».

غير أن أكثر ما أثار متعتى هو أن تشوروك، بعد فرار القطيع مذعوراً من شركة ألكاتل، استقل الطائرة وتوجه إلى لندن، ثم بعدها قفز إلى طائرة الكونكورد وتوجه إلى نيويورك للاجتماع بالمستثمرين الأمريكيين فى الصندوق المشترك، وذلك فى محاولة لتوضيح الخطأ الذى حدث واستعادة ثقتهم من جديد.

وصرح أحد المشتركين الأمريكيين فى ذلك الاجتماع لصحيفة *البوست* بقوله: «لقد كان يحاول الاعتذار ولكن ذلك لم يجد فى شئ. فقد كنا فى ذلك الوقت قد أتممنا عملية بيع أسهمنا».

تطبيق الديموقراطية : سوف يكثف القطيع الإلكترونى من ضغوطه من أجل تطبيق الديموقراطية بشكل عام، وذلك لأسباب ثلاثة حاسمة ـ المرونة والشرعية والاستمرارية. وإليك كيف سيعمل على ذلك.

كلما زادت سرعة وحجم القطيع أصبح الاقتصاد العالمى أكثر دسامة وانفتاحاً وزادت حاجتك إلى المرونة حتى تستفيد أقصى استفادة من القطيع وتستطيع حماية نفسك منه. ولئن كان المرء يجد دائماً استثناءات لهذه القاعدة، إلا أننى ما زلت أومن بأنه كقاعدة عامة كلما زادت ديموقراطية الضوابط التى تضعها ومصداقيتها وانفتاحها، كان الاحتمال أقل فى تعرض نظامك المالى للمفاجآت. كما أنه عندما يتعرض للصدمات والمفاجآت، فإنه سرعان ما يستطيع التكيف مع الظروف والمطالب المتغيرة. كذلك، كلما كان مجتمعك أكثر انفتاحاً وديموقراطية زاد ما ستحصل عليه دائماً من مردود، وكانت فرصتك أفضل لإجراء تصحيحات فى منتصف الطريق قبل أن تتعثر فى منحدر شاهق وكان من الأسهل أن تأتى بمديرين جدد وطرد غير الأكفاء.

هذا علاوة على أنه عندما يصبح على دولتك إجراء هذا التصحيح فى منتصف الطريق، وهو مؤلم غالباً، وكلما كانت هذه العملية أكثر ديموقراطية، زادت شرعية مشاركة حكومتك فى آلام الإصلاح مع جميع أفراد الشعب. يقول لارى دياموند الباحث الأكاديمى فى مجال الديموقراطية: «تأمل فيما كان يقوله قادة دول جنوب شرقى آسيا لشعوبهم طوال فترة ما بعد حقبة الحرب العالمية الثانية. لقد كانوا يقولون لهم: 'تخلَّ لى عن حريتك وأطبق شفتيك عن الكلام، وأنا سوف أمنحك الفرصة

لتصبح غنياً '. وكان من السهل على الشعب أن يكون غير سياسى عندما كانت كل الزوارق تسير إلى أعلى، وكان الناس يشعرون بأنهم يستطيعون ترك الإدارة السياسية لشخص آخر بدون أن يؤدى ذلك إلى المساس برفاهيتهم الاقتصادية. حسناً، لقد نجح ذلك لنحو ثلاثين عاماً، ولكن النمو انهار بعدها، وانهار أيضاً توزيع الثروات والرفاهية والأرباح. وأدرك الناس أنهم لا يستطيعون التخلى عن السياسة لشخص آخر. وهكذا انهارت الصفقة. وكان من نتيجة ذلك ما قالته الشعوب لحكوماتها فى تايلاند وإندونيسيا وكوريا، وقريباً سيقولونه فى الصين، وهو أنه إذا حرمتمونا من النمو، وإذا لم تسلم الدولة نصيبها من الصفقة السابقة فإننا نريد إذن صفقة جديدة وسوف يكون لنا فى هذه الصفقة دور أكبر كثيراً فى كيفية عمل النظام. ولكن لأن دورنا أصبح أكبر فإننا سنكون على استعداد لتقديم تضحيات أكبر أثناء إصلاح النظام ونهوضه ليستأنف سرعته الطبيعية. وهذا هو السبب فى أنهم على استعداد لإظهار قدر من الصبر فى مواجهة المعاناة الاقتصادية أكبر كثيراً مما يتوقع كثيرون من الناس. ونظراً لأن السياسة عندهم أصبحت أكثر انفتاحاً وديموقراطية فإنهم سيشعرون على الأقل بأنهم يعانون حل هذه المشكلات بقدر من المساواة. إنهم يصبحون من المشاركين فى ملكية اللعبة».

كان من بين الدول الآسيوية التى التحمت تماماً بالقطيع الإلكترونى (لن تكون الصين ملتحمة تماماً بدون عملة قابلة للتحويل وأسواق منفتحة لرأس المال) وكانت أقلها تأثراً بانهيار عام 1997، تلك الدول التى تتميز بأقصى قدر من عدم الفساد والديموقراطية وتحمل المسئولية ـ وهى تايوان وهونج كونج وسنغافورة. أما الدول التى بها نظم ديموقراطية ولكنها فاسدة، مثل تايلاند وكوريا، فكانت فى الدرجة الثانية من التأثر بالأزمة، ولكن لأنها كانت تتمتع بالديموقراطية فقد استطاعت مواجهة الأزمة بسرعة بدون حدوث تمرد شعبى، وذلك عن طريق التصويت لصالح فرض ضوابط وبرمجيات أفضل. لقد استطاعت تايلاند فور أن ضربها القطيع الإلكترونى فى خريف

عام 1997 انتخاب أنظف الأحزاب وأكثرها ديموقراطية فى البلاد وإصدار دستور راديكالى جديد مناهض للفساد. لقد نص الدستور الجديد للمرة الأولى على أنه يتعين على السياسيين التايلانديين الإعلان عن ممتلكاتهم الشخصية قبل تولى الوظيفة وبعد تركها ويكونون عرضة للمسائلة الجنائية إذا وقع أكثر من 50 ألف ناخب على التماس بإجراء تحقيق عن الفساد فى شئونهم الخاصة. وكان الدستور يهدف إلى إنهاء ممارسة شراء الأصوات للفوز بالمناصب ثم استغلال المناصب بعد ذلك لتعويض ما أنفق على شراء الأصوات. كذلك يضمن الدستور الجديد حرية الصحافة وعدم إصدار أوامر قضائية بإغلاقها. وصرح لى أحد المسئولين فى مكتب البنك الدولى فى بانكوك بقوله: «لم يكن أبداً من الممكن أن يوافق البرلمان على الدستور الجديد بدون الأزمة البنكية. أبداً. فقد أجبرت الأزمة البنكية الملك والجيش على الدفع بهذا الدستور، بعد أن كانوا مترددين [من قبل]. وماذا كان رد فعل كوريا؟ كان رد كوريا بانتخاب أكثر الشخصيات ليبرالية وديموقراطية فى البلاد، كيم داى يونج، وهو رجل كان يستحيل انتخابه مطارداً للفساد قبل الأزمة المالية فى كوريا.

أما أشد دول جنوب شرقى آسيا استبدادية وأكثرها فساداً فهى إندونيسيا فى ظل حكم سوهارتو؛ فقد كانت أقلها مرونة، وأقلها قدرة على تبنى برمجيات جديدة، وكانت هى الدولة الوحيدة التى تفككت فى نهاية الأمر، لأن الجماهير الإندونيسية لم تكن مستعدة لتحمل جزء من آلام الإصلاحات، إذ لم تكن تشعر أن الحكومة حكومتها. فعندما ضربت العملة الإندونيسية فى عام 1998، ولم يكن صندوق النقد الدولى ليتقدم لإنقاذها بالقروض إلا إذا خفضت إندونيسيا الإنفاق، كان على الرئيس سوهارتو أن يقول لشعبه: «أصدقائى، إن علينا أن نشد الأحزمة على البطون. إننا جميعاً نواجه هذا الموقف معاً»، وعندما حاول ذلك، كانت الإجابة التى حصل عليها فى نوبة من العنف: «سيدى الرئيس، إننا لم نكن نشاركك فيما تحصل عليه من رسوم للطرق

ولا فى ملكيتك أنت وأولادك للفنادق و شركات الطيران و سيارات الأجرة. إذن فلتذهب إلى الجحيم».

فى النهاية، إن إصلاح حكومة ما لنظام التشغيل والبرمجيات على الورق إنما هو أمر واحد، ولكن الطريقة الوحيدة لضمان استمرار هذه الإصلاحات هى أن تضعها بثبات فى إطار نظام ديموقراطى أو تعمل على أن يصبح ديموقراطياً. ويصف دياموند الوضع بقوله: «إن الدول التى تسعى إلى الالتحام بالقطيع عن طريق برمجيات جيدة، وحكم القانون، وتولى المسئولية ـ ولكن بدون انتخابات حرة منتظمة ـ لن تتمكن من مسايرة القطيع على المدى الطويل. فمن الصعب الاحتفاظ ببرمجيات جيدة فى ظل حكم استبدادى غير مسئول فى حد ذاته، لا يسمح بالتدفق الحر للمعلومات، ولا يسمح لنظام قضائى مستقل بملاحقة الفساد، ولا يسمح بإجراء انتخابات حرة حتى يمكن تغيير الإدارة السياسية».

إن أفضل طريقة للمحافظة على البرمجيات هى أن يكون معلوماً لدى السياسيين الذين يديرونها أن هناك من يراقبهم دائماً وأنه من الممكن دائماً إقصاؤهم عن مناصبهم.

لنتدبر التاريخ الحديث لبلغاريا الذى لخصته ***الإيكونوميست*** (19 يناير 1999) فيما يلى: «لقد رأى رؤساء المصانع البلغارية، مثلهم فى ذلك مثل الكثير من الدول الشيوعية السابقة، فى قدوم السوق الحرة فرصة للنهب. كانوا يدفعون أكثر مما يجب فى المواد الأولية، و يضعون أسعاراً أقل مما يجب للسلع المصنعة. وكان عليهم تعويض خسائرهم عن طريق الاقتراض من البنوك. وأما حكومة الشيوعيين، التى خضعت للإصلاح بالكاد، وكانت هى ذاتها غارقة إلى أذنيها فى معاملات تجارية مشبوهة، فقد غضت الطرف على عملية نهب البنوك. غير أن البلغاريين العاديين، الذين كان

بوسعهم معرفة ما يمكن أن يؤدى إليه ذلك، بدأوا فى سحب أموالهم من البنوك.... وأمكن الحيلولة دون الكارثة فقط لأن الحكومة دعت إلى الانتخابات فى أبريل 1997، وخسرتها. وقد جعل الإصلاحيون الذين نجحوا فى الانتخابات الجديدة ملاحقة الفساد أهم أولوياتهم».

غير أن الانتخابات وحدها ليست كافية قط لضمان سلامة الحكم. وكذلك لن يكون لنظام التشغيل والبرمجيات أى تأثير دون انتخابات تطيح بقادة الفساد. وذلك هو السبب فى أن أكثر القادة حكمة فى الدول النامية سيكونون هم الأسرع من غيرهم فى إدراك أنه لن يكون هناك نمو بدون القطيع، ولن يكون هناك قطيع بدون برمجيات ونظم تشغيل أفضل، ولن يكون هناك حكم أفضل على المدى الطويل بدون انتخابات منتظمة.

ولئن كان منطق ثورة العولمة يجعلنى أتفاءل بأن القطيع سوف يقوم بدور متعاظم الأهمية فى إقرار الديموقراطية، إلا أن فكرة ما سيفضى إليه ذلك يترك المرء حذراً. إنك لا تلتحم فحسب بالقطيع وتحصل على برمجيات ونظم تشغيل أفضل وديموقراطية فى نهاية الأمر. بل يجب عليك أن تشقى للوصول إلى تلك الأهداف. إن بناء برمجيات هو بالضرورة عملية سياسية تشمل بشراً حقيقيين يصطدمون عادة بمقاومة سياسية واقتصادية وتاريخية وثقافية. ليس هناك من طريق مختصر، ولابد دائماً من أن يتعلم الناس بالطريق الصعب. إن أمريكا لم تصل إلى ما وصلت إليه الآن إلا بفضل مائتى عام من دورات متعاقبة من الازدهار والأزمات الاقتصادية فى مجال السكك الحديدية، والأزمات المصرفية التى لا تنتهى، والتفليسات الهائلة، والاحتكارات التى نشأت ثم تهاوت، وانهيار البورصة فى عام 1929، وأزمة المدخرات والقروض فى الثمانينيات. إننا لم نولد على ما نحن عليه الآن.

بلا شك، لن تكون استجابة كل الدول لمطالب القطيع بسرعة واحدة، وبالنسبة لكثيرين، سوف تعزف على مر السنين رقصة «خطوة للأمام وخطوتان للخلف». فعلى سبيل المثال، تمتاز دول مثل بولندا و المجر وجمهورية التشيك امتيازاً هائلاً على روسيا فيما بعد الشيوعية، لأنه ما زال عند هذه الدول الأوروبية الشرقية الكثير من المواطنين الذين لهم خبرة بالرأسمالية قبل الاحتلال السوفيتى، وكان لديهم فى ظل الحكم الشيوعى مزارعون وأصحاب محال صغيرة مسموح لهم بالاحتفاظ بملكية أراضيهم وممتلكاتهم الخاصة. أما روسيا فلم يكن لها ذلك الإرث التاريخى الذى تستطيع أن تزيح عنه التراب. ذلك أن روسيا دولة كان تحقيق الثروة تاريخياً فيها إما عن طريق استخراج شئ من الأرض وإما من شخص آخر، وليس عن طريق الرأسمالية والاستثمار. كان الكثير من المتاجر، إبان سنوات الشيوعية السبعين، يطلق عليها مجرد «خبز» و«لحم» و «لبن». وليس ذلك تماماً هو الأساس الذى يبدأ منه نظام للسوق الحرة. سألت مرة أناتولى تشوبايس مهندس الكثير من الإصلاحات الاقتصادية الروسية العرجاء عن مدى صعوبة انتقال روسيا إلى نظام السوق الحرة.

أجابنى قائلاً: «لم يكن لدينا الكثير ممن لديهم خبرة فى الحكم الحديث أو التكنولوجيات أو الأسواق، لأنه لم تكن لدينا أسواق. كانت كلمة 'أسواق' فى حد ذاتها محظورة فى الاتحاد السوفيتى. وأنا لست رجلاً عجوزاً. ولكننى أتذكر صديقاً لى خبيراً اقتصادياً فقد وظيفته فى عام 1982 لأنه كتب مقالاً فى صحيفة علمية استخدم فيها كلمة 'سوق'.

ثم إن هناك ما يثير الفزع حقيقة. إنك حتى إذا توصلت إلى المعنى الحقيقى لكلمة السوق، وحتى إذا أنشأت برمجيات، فإن مواصلة إدخال التحسينات على هذا الجهد مهمة لا تنتهى. فما الذى يحدث عندما تحصل على نظام تشغيل رأس المال 6.0؟

سوف تبدأ فى العمل على التوصل إلى نظام تشغيل رأس المال 7.0.

* * *

قالت لى مرة جوليا بريستون مراسلة صحيفة ***نيويورك تايمز*** فى مكسيكو سيتى عن اجتماع غير عادى لرجال جماعة زاباتيستا، وهم جماعة المزارعين التى ظلت تحارب آثار التجارة الحرة والعولمة فى المكسيك. فقد عقدت جماعة زاباتيستا مؤتمراً فى الغابات الموجودة فى جنوبى المكسيك تحت عنوان، «منتدى ما بين القارات لصالح الإنسانية فى مواجهة الليبرالية الجديدة». وقد عقدت الجلسة الختامية فى مدرج موحل مشبع بالبخار برئاسة الزعيم الزاباتيستى «مساعد القائد ماركوس»، وهو خليط من روبين هود ورالف نادر. وانتهى الاجتماع بقيام جماعة الزاباتيستا بنوع من قرع الطبول أعلنوا فيه عن أشد المؤسسات شراً وخطورة فى العالم اليوم. لقد أعلنت جماعة الزاباتيستا، فى ظل ترحيب هائل من الحضور، أن العدو الأكبر للبشرية هو منظمة التجارة العالمية فى جنيف، التى تروج لحرية التجارة فى العالم ولإنهاء إجراءات الحماية.

تذكرنى هذه القصة دائماً بأنه رغم أن القطيع الإلكترونى وأسواق السوبر ماركت سيكون لها دور كبير فى إقرار الديموقراطية فإنها ستنشئ أثراً معاكساً أيضاً. سوف تسهم فى انتشار إحساس، ولا سيما فى النظم الديموقراطية، بأنه حتى وإن حصلت الشعوب على الديموقراطية فى بلادها، فإنها فقدت معها السيطرة على أمور حياتها؛ لأنه سيكون حتى على الممثلين الذين انتخبوهم الانحناء أمام أصحاب الحكم المطلق فى السوق الذين لم ينتخبوهم.

كلما استفحل حجم هذا القطيع وزادت سرعته ونفوذه، حسبما يقول ستيفن جى. كوبرين خبير العولمة فى وارتون سكول، «زاد إحساس المواطنين الأفراد بأن موقع التحكم الاقتصادى واتخاذ القرارات السياسية فى الشئون الاقتصادية يتحول عن

المستوى المحلى حيث يمكن التحكم فيه، إلى المستوى العالمى حيث لا يوجد من يمسك فيه بزمام المسئولية. ولا أحد هناك يعبأ بما هو مخزون. فعندما تكون الأمور السياسية محلية يكون لصوتك الانتخابى أهميته. ولكن عندما تنتقل السلطة إلى هذه المجالات التى تتجاوز الدول، فلن لن يكون هناك انتخابات ولن يكون هناك من تعطيه صوتك».

ولا جدال أن هناك فى نظام العولمة، حيث أصبحت القوة الآن مقسمة بصورة أكثر عدالة بين الدول وأسواق السوبر ماركت، قدراً ما من سلطة اتخاذ القرار انتقل من المجال السياسى لكل دولة إلى مجال السوق العالمية، حيث لا يوجد هناك شخص واحد أو دولة أو مؤسسة تستطيع ممارسة التحكم السياسى دون منازع، حتى الآن على الأقل. تذكر كم مرة سمعت التعبير «الأسواق تقول .... »، «الأسواق تطالب بـ....»، «الأسواق ليست سعيدة....؟»

يذكر يارون إزراحى المنظر السياسى الإسرائيلى أن: «أكثر القوى التحكمية فى التاريخ تختفى دائماً وراء الزعم ببعض المنطق الغيبى ـ الله، قوانين الطبيعة، قوانين السوق ـ وهى تؤدى إلى ردة عندما تصبح الاختلافات التى لا تحتمل معنوياً واضحة وضوح الشمس. لقد كان التنوير حقاً عولمة للعلم والتعقل وجاءت الردة عندما زعم كل لص ومحتال ومستغل ومخادع أن كل ما يقوم به أملاه العلم والحكمة. قد يحدث هذا أيضاً مع العولمة. سوف يراها كثيرون ليست أكثر من قناع يستخدمه بعض الصفوة الاقتصاديين للحصول على صوت المواطن. وذلك هو السبب فى أن يرى بعض الناس أن العولميين فى كل مجتمع يريدون أولاً شراء وسائل الإعلام؛ لأنهم يريدون أن يتحولوا بالمواطنين الذين يحتمل أن يشعروا بالظلم أو بالثقة فى النفس إلى مجرد مستهلكين متعاونين. ويعتبر التحول بالسياسة إلى نوع من رياضة المشاهدة

إحدى العمليات الماهرة التى تدعم العولمة. إنها ترد المواطن أو تحوله من ممثل إلى مشاهد، يحلم بالمشاركة فى العرض».

كلما زاد شعور المواطنين بأن التحكم فى الأمور فى نظام العولمة الجديد هذا يأتى من بعيد وليس من داخل البلاد، أصبح العولميون فى هذه البلاد عرضة للهجمات. قال لى يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد المصرى الملاحظة التالية: «إن عملية العولمة بأسرها سهلة للغاية على الدهماء. إن أولئك الذين يرغبون فى مقاومة التغيير يشيرون إلى كل من يرغب فى فتح الاقتصاد أمام الاستثمار الأجنبى ويقولون: 'انظروا، هذا رجل خائن لقضيتنا، لأنه يريد فتح اقتصادنا أمام الأجانب' ثم إنك تقول، 'نعم، ولكن العملية تكون أكثر كفاءة عندما تترك للأسواق مهمة تحديد الأسعار'. ثم يعودون إليك ويقولون: 'هل جننت؟ الأجانب يتحكمون فى الأسواق. كيف نترك لأسواقنا تحديد الأسعار فى حين يسيطر الأجانب على هذه الأسواق'؟»

لا شك فى أن من أكبر التحديات للنظرية السياسية فى حقبة العولمة هذه هى كيف تعطى للمواطنين الإحساس بأنهم يستطيعون ممارسة إرادتهم، ليس على حكوماتهم فقط، وإنما على بعض القوى العالمية على الأقل التى تشكل حياتهم. يقول إزراحى، «نظراً لأن قوى ومؤسسات السوق لا تعبأ بالأخلاق، فإنها تكون بحاجة إلى ذكاء واع واجتماعى لمنع حالات الظلم الصارخة. ذلك الدور الواعى هو جوهر المواطنة فى الحكم الديموقراطى ـ يحرس ويشكل حركة الجمهور وحياته الاجتماعية. ثم إنه ستكون لديك مشكلة حقيقية إذا كانت حركة مواطنيك والحياة الاجتماعية فى بلادك تشكلها قوى لا تطولها سياستك». إن علم التربية الوطنية الذى سيدرسه أولادنا يجب أن يذهب إلى أبعد من دراسة الحكومات المحلية والوطنية، إلى حدود دراسة السلوك المقبول فى العلاقات بين الدول وأسواق السوبر ماركت، وبين الدول والأفراد الذين اكتسبوا قوة عظمى، وبين الأفراد الذين اكتسبوا قوة عظمى وأسواق السوبر

ماركت. كيف يتسنى لنا التعامل مع عالم يستطيع فيه القطيع الإلكترونى أن يصوت فى جميع أنواع الدول فى كل يوم، فى حين لا تصوت هذه الدول على سلوك القطيع على هذا النحو المباشر والفورى؟ من الذى سيحكم العلاقة بينى وبين الإنترنت، وبين أسواق السوبر ماركت وبينى، وبين حكومتى وأسواق السوبر ماركت؟ أستعين هنا بمقولة لارى سومرز، وهى أن هذا «مأزق العولمة ثلاثى الأبعاد».

الشىء الوحيد الذى يمكن أن تقوله فى صالح نظام العولمة هو أنه يتعامل بدون مفاضلة أو تمييز ـ وأنه يترك فى الضعيف والقوى إحساساً بفقدان السيطرة وبأنه يقع تحت وطأة قوى لم ينتخبها ولا يستطيع التحكم فيها أحياناً. لقد ذهبت لمقابلة وزير المالية المكسيكى، جوليرمو أورتيز، فور انهيار البيزو المكسيكية فى عام 1995. كان جالساً وراء مكتبه وعيناه معلقتان بشاشات الكمبيوتر الموجودة عنده، التى كانت تنقل رسوماً بيانية لحظة بلحظة لهبوط سعر البيزو مثل صورة بيانية كهربائية لإصابة بأزمة قلبية.

كان أورتيز يصيح فى الأسواق العالمية قائلاً: «امنحونا هدنة لقد أطبقتم علينا حتى الموت. توقفوا عن بيعنا بثمن بخس». وعندما سألته عن شعور المرء عندما تدهمه الأسواق العالمية وتطاردة بقميص القيد الذهبى، أومأ أورتيز لشاشات الكمبيوتر الثلاث القريبة من مكتبه، التى ترصد البيزو لحظة بلحظة، وقال: «لقد جاءت علىّ أيام كنت أشعر فيها بأننى لا حيلة لى على الإطلاق. وأحياناً كنت أذهب للعمل فى الحجرة الأخرى حتى أستطيع التركيز بعيداً عن تلك الشاشات».